

تقييم برامج  
التصحيح الاقتصادي  
واثرها على الاقتصاد  
الأردني

اوراق العمل في الندوة التي عقدها  
المركز الإنمائي الأردني  
عمان، ٣٠ / ٧ / ٢٠٠٠

تحرير: د. تيسير عبد الجابر



A 01 - 00576

## المحتويات

- ٥ ..... المركز الإنمائي الأردني
- ٧ ..... منتدى السياسات الاقتصادية
- ٨ ..... تقييم برامج التصحيح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الأردني  
د. محمد ابو حمور، امين عام وزارة المالية
- ١٦ ..... برنامج التصحيح الاقتصادي إلى أين؟  
د. ابراهيم بدران، مساعد رئيس جامعة فيلادلفيا
- ٣٦ ..... كلمة السيدة هند عبد الجابر، مدير عام المركز الإنمائي الاردني

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
( ٢٠٠١/١/٧٧ )

٣٣٨٩٥٦٥

عبد عبد الجابر ، تيسير

برامج التصحيح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد  
الاردني / تيسير عبد الجابر .- عمان : المؤلف ،

٢٠٠١

(٤٠) ص

ر. أ (٢٠٠١/١/٧٧)

الواصفات // الاقتصاد / الاحوال الاقتصادية / الاردن

\*تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

## المركز الإنمائي الأردني

### توجه المركز

يتوجه المركز الإنمائي الأردني، الذي يعمل كمؤسسة خاصة لا تستهدف الربح، نحو توعية المجتمع المدني وبخاصة المرأة، وتدعيم اسهامه الايجابي في وضع السياسات الاقتصادية السليمة وفي القضايا العامة الاخرى.

### ادارة المركز

- ❑ تتولى ادارة المركز السيدة هند عبد الجابر رئيسة الاتحاد الوطني لصاحبات الاعمال والمهن ومديرة دائرة المرأة والتنمية، مؤسسة نور الحسين سابقا.
- ❑ يتعاون مع المركز عدد كبير من الباحثين والمختصين في مختلف الحقول الاقتصادية والادارية والاجتماعية يعملون على مشاريع دراسية واستشارية محددة وبشكل غير متفرغ.
- ❑ يتعاون المركز مع بيوت خبرة اردنية وعربية واجنبية.

### انشطة وخدمات المركز

- اعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية بما في ذلك دراسات المرأة.
- اعداد وتنفيذ برامج التدريب المتخصصة في المجالات الاقتصادية والمرأة.
- عقد الحلقات والمؤتمرات والندوات الاقتصادية.

- دراسة السياسات والاجراءات الاقتصادية بما في ذلك قضايا البطالة والفقير والبيئة والشباب والمجتمع المدني.
- اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية للمشاريع.
- تقديم الاستشارات التسويقية والادارية والتنظيمية بما في ذلك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- التعاون مع المنظمات والهيئات الاردنية والعربية والدولية في اعداد ملفات ووئائق المشاريع وتقييمها ومتابعتها.
- ادارة منتدى السياسات الاقتصادية.

## منتدى السياسات الاقتصادية

منتدى السياسات الاقتصادية هو احد أنشطة المركز الاتمائي الاردني الهامة. يرأسه معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي، الرئيس التنفيذي لشركة الثقة للاستثمارات الاردنية ومحافظ البنك المركزي الاردني سابقا، وينوب عنه معالي الدكتور تيسير عبد الجابر، عضو مجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية والامين التنفيذي للجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا) سابقاً. ويشارك في لقاءاته نخبة من المختصين في القطاعين العام والخاص لبحث ومناقشة القضايا الاقتصادية التي تم الاردن والمنطقة.

### اهداف المنتدى

- ١ - بحث القضايا الاقتصادية التي يواجهها الاردن وتبادل الرأي حولها سواء كانت تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية او بالتشريعات الاقتصادية او بالعلاقات الاقتصادية الدولية.
- ٢ - التوصل من خلال البحث والمناقشة الى اقتراحات محددة حول السياسات الاقتصادية والاسهام في المواقف التي يتبناها الاردن تجاه القضايا الاقتصادية المطروحة.
- ٣- العمل كمنبر يشترك فيه المجتمع المدني في تكوين الراي العام والتاثير على متخذي القرارات تجاه القضايا الاقتصادية وبما يخدم المصلحة العامة.
- ٤- بحث قضايا اقتصادية مستقبلية واعداد الدراسات المتعمقة حولها.

## تقييم برامج التصحيح الاقتصادي وأثرها على

### الاقتصاد الأردني

د. محمد ابو حمور

أمين عام وزارة المالية

تمثل التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني بصورة رئيسية في محدودية الموارد المالية التي تؤثر بصورة مباشرة على الفجوة بين الإيرادات المحلية والنفقات العامة، والتي يعبر عنها عادة بعجز الموازنة العامة للدولة. أما التحدي الثاني فهو خارجي يتمثل بالفرق بين التدفقات النقدية الداخلة إلى الاقتصاد الوطني وتلك الخارجة منه والتي يعبر عنها بالعجز في ميزان المدفوعات.

### الأزمة الاقتصادية في نهاية الثمانينات

تعرض الاردن الى أزمة اقتصادية في نهاية الثمانينات تمثلت في أبرز ملامحها في تدهور معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع في مستويات عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ومعدل خدمة المديونية الخارجية، بالإضافة إلى الهبوط الحاد في مستوى الاحتياطيات النقدية الأجنبية، مما شكل ضغطاً على سعر صرف الدينار الأردني في ذلك الوقت.

### كيف تم مواجهة الأزمة؟

إزاء ذلك الوضع، لجأ الأردن لمواجهة هذه الأزمة في نهاية الثمانينات إلى تبني برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني الذي أعدته الحكومة منذ عام ١٩٨٩ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ومن خلال تبني مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وتخفيف المدخرات المحلية وتشجيع الاستثمار، وتخفيض عجز الموازنة العامة ورصيد المديونية الخارجية، هذا بالإضافة إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي تتجاوز معدلات النمو السكاني بهدف رفع المستوى المعيشي للمواطنين.

## نتائج إيجابية لبرنامج التصحيح

أسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة في الالتزام ببرامج التصحيح الاقتصادي عن تحقيق زيادة تدريجية في معدلات النمو الاقتصادي، واحتواء التضخم ضمن معدلات معقولة، وتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني هذا بالإضافة إلى تخفيض عجز الموازنة العامة ورصيد المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كما تحققت إنجازات ملحوظة في مجال تصحيح مسار الاقتصاد الوطني والمالية العامة في ضوء المؤشرات الإيجابية التي تشير إلى أن الاقتصاد المحلي يسير في الاتجاه الصحيح ويتوقع أن يحقق في نهاية العام الحالي نمواً بنسبة تتجاوز (٣ / .).

### التطلعات المستقبلية من خلال السياستين الاقتصادية والمالية

فيما يلي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المستقبلية التي توليها الحكومة أهمية قصوى.

### ١. في مجال الاقتصاد الوطني

١/١ دعم الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته وتوفير البنية التحتية بما في ذلك الخدمات الأساسية المساندة لهذه القطاعات خاصة المياه والكهرباء والاتصالات والطرق، حتى يتمكن من مواجهة التحديات في ظل مفهوم اقتصاد السوق وحرية حركة رؤوس الأموال وتحرير الأسعار والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية. وسيتم التركيز على تحقيق معدلات نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

٢/١ تبني برامج خاصة لتأهيل الصناعة الأردنية لزيادة قدرتها على المنافسة والتعامل مع مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

٣/١ إعطاء عناية خاصة لقطاع التكنولوجيا والمعلومات واكتساب التقنية واستقطاب المعرفة الحديثة.

٤/١ تعزيز دور القطاع الخاص ورفد جهوده في مجال تطوير الإنتاج ومنحه الدور الأساسي للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية وإشراكه في عملية صنع القرار الاقتصادي.

٥/١ تفعيل الدور الرقابي والإشرافي للحكومة لا سيما في مجال منع الاحتكار وحماية الإنتاج الوطني وتفعيل الرقابة على أداء الشركات وأعمالها للحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم مردود الاستثماري وتطوير قانون الشركات ليتلاءم مع الأوضاع المستحقة.

٦/١ المضي نحو تحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة وقد تمّ إنجاز مشروع القانون الخاص بذلك، كما تمّ إقراره من قبل مجلس النواب في دورته الاستثنائية الحالية.

## ٢. في مجال السياسة النقدية والمالية

١/٢ المضي فسي نهج التصحيح الاقتصادي من خلال الالتزام ببرنامج التصحيح الاقتصادي الوطني ومن أهم أهدافه تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبشكل تدريجي وبحيث لا يتجاوز هذا العجز للعام الحالي ما نسبته (٠.٧/٠)، يليه تخفيض تدريجي خلال العامين القادمين (٢٠٠١-٢٠٠٢) وبحدود نسبة (٠.٦/٠) و (٠.٥/٠) على التوالي.

٢/٢ ولتحقيق هدف تخفيض عجز الموازنة العامة، سوف يتم اتباع آلية محددة لتحقيق هذا الهدف من خلال تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات العامة والاستمرار في اتباع سياسة ضبط وتخفيض الإنفاق الحكومي وترشيده دون الإخلال بمستوى الخدمات المقدمة.

٣/٢ تحقيق مزيد من الترابط والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وبما يخدم الاستمرار في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وبما يضمن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتعزيز احتياطات المملكة من العملات الأجنبية التي تصل في الوقت الحالي إلى

مستوى يدعو للارتياح والاطمئنان.

٤/٢ توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لاجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية باعتبار أن الاستثمار هو حجر الزاوية في تحقيق النمو الصحي القابل للاستمرار، وبهذا الصدد سوف تتم إعادة النظر في عدد من التشريعات المتعلقة بالاستثمار لا سيما قانون تشجيع الاستثمار وبما يضمن تبسيط الإجراءات والحد من الروتين والبيروقراطية وتخفيف الأعباء على المستثمرين وتسهيل مهمتهم وتعريفهم بفرص الاستثمار المتاحة.

٥/٢ تحديث التشريعات المالية والاقتصادية لمواكبة المستجدات والتطورات على الصعيدين المحلي والخارجي وستناول هذا التحديث:

أ- قانون معدل لقانون ضريبة الدخل.

ب- قانون الضريبة العامة على المبيعات المرحلة الثانية (القيمة المضافة).

ج- إصلاح قانون التقاعد.

د- تعديل قانون إدارة أملاك الدولة.

هـ. قانون رسوم طوابع الواردات.

و- قانون مؤسسة المناطق الحرّة.

ز- قانون الدين العام.

٦/٢ مواصلة السعي نحو تخفيف عبء الدين العام الخارجي والتركيز على زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على الوفاء به، سواء كان ذلك من خلال إعادة جدولة أو مبادلة الدين ومن خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع حكومات الدول الدائنة، مما يؤدي بالنتيجة إلى آثار إيجابية واضحة على الاحتياطيات الأجنبية وعلى وضع ميزان المدفوعات وعلى النمو الاقتصادي بصورة عامة.

٧/٢ السير قدماً في البرنامج المعدل للتخصيص بحيث تعطى فيها الأولوية للتوجه نحو

القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات المختلفة وضمن الإطار التشريعي المنظم لها. ان التحصية تعتبر من المراكز الرئيسية لبرنامج التصحيح الاقتصادي الوطني الذي يهدف إلى الإصلاح الهيكلي لعدد من المؤسسات العامة والمشروعات للوصول إلى مستويات عالية من الكفاءة والقدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الخاصة.

### برنامج التصحيح الاقتصادي في عامه الأول (١٩٩٩)

يغطي برنامج التصحيح الاقتصادي الجديد الفترة ١٩٩٩ وحتى مطلع عام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من التباطؤ في النشاط الاقتصادي جراء حالة الجفاف التي تأثر بها الأردن، إلا أن هناك عدداً من المؤشرات التي تدل على أن هناك تحسناً في أداء الاقتصاد الوطني وخاصة عام ١٩٩٩ في إطار تبني برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي وذلك كما يلي:

#### أولاً:

بالرغم من حالة الجفاف التي سادت المملكة والتراجع في نمو القطاع الزراعي والمشاكل التي اعترضت حركة التجارة الإقليمية، إلا أن الاقتصاد الوطني قد حقق نمواً بالأسعار الثابتة نسبتته (١,٦ / ٠) في عام ١٩٩٩. وقد تركزت السياسات الاقتصادية الكلية التي تم تنفيذها خلال نفس السنة أثراً إيجابياً على هذا الأداء. كما تم ضبط معدل التضخم مقاساً بتغير الرقم القياسي لتكاليف المعيشة عند ما نسبته (٠,٦ / ٠) خلال العام الماضي.

#### ثانياً:

بمحت السياسة المالية في تخفيض عجز الموازنة العامة من (١٠,٧ / ٠) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨ إلى (٧,٧ / ٠) عام ١٩٩٩. في حين انخفض عجز الموازنة مع المنح إلى حوالي (٤ / ٠) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام بالمقارنة مع حوالي (٧ / ٠) لعام ١٩٩٨. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الاحتياجات التمويلية للموازنة

وخاصة المحلية منها، الأمر الذي ساهم في إعادة توجيه الائتمان المحلي نحو القطاع الخاص. كما ساهم أيضاً في تخفيض أسعار الفائدة والذي بدوره يساهم في رفد نمو الاقتصاد الوطني.

#### ثالثاً:

انخفض الرصيد القائم للمديونية الداخلية إلى ما مقداره (٨٨٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٩ أو ما نسبته (٣,١٦ / ٠) من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع (٩,١٠٦ / ٠) مليون دينار أو ما نسبته (٢,١٩ / ٠) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ١٩٩٨. ونجم هذا الانخفاض بشكل رئيس عن تسديد الحكومة لرصيد السلفة العادية المقدمة من البنك المركزي والبالغة (١١٩) مليون دينار وتسديد جزء من السلفة الاستثنائية. وضمن هذا الإطار فقد بدأت وزارة المالية بعملية تسديد الدين العام الداخلي وذلك بإصدار سندات واذونات خزينة بشكل دوري ومنتظم واتباع أسلوب المزاو واستخدام الحصيلة التي تزيد عن الاحتياجات التمويلية للموازنة في تسديد السلفة العادية والسلفة الاستثنائية. ويرمي هذا الإجراء إلى تطوير سوق رأس المال المحلي وتحسين أداء سوق السندات الحكومية.

#### رابعاً:

ارتفع الرصيد القائم للمديونية الخارجية إلى ما قيمته (٥١٨٦,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٩ أو ما نسبته (٢,٩٥ / ٠) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (٨,٥٠٩,٨) مليون دينار أو ما نسبته (٧,٩٥ / ٠) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨. ويشكل ذلك ارتفاعاً بالأرقام المطلقة نسبتته (٥,٣ / ٠) وذلك بسبب ارتفاع سعر صرف الدين الياباني وسحب جزء من أموال اتفاقيات القروض المبرمة مع جهات عربية ودولية.

التنافسية للصناعة المحلية. هذا بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على السيارات المستوردة إلى النصف تقريباً وكذلك تم إعفاء أجهزة الكمبيوتر وتوابعها بهدف نقل التكنولوجيا. وفي شهر نيسان ٢٠٠٠ أصبح الأردن عضواً في منظمة التجارة العالمية. وقد تم تعديل القوانين والأنظمة المعمول بها لتنسجم مع أحكام وقواعد هذه المنظمة.

#### ثامناً:

تولي الحكومة حالياً موضوع النمو الاقتصادي أهمية قصوى، وضمن هذا الإطار فإنه يتم حالياً تحديث التشريعات المالية والاقتصادية لمواكبة المستجدات والتطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والخارجي. حيث يجري العمل حالياً على تعديل قانون ضريبة الدخل وقانون الضمان الاجتماعي وقانون تشجيع الاستثمار وقانون الضريبة العامة على المبيعات المرحلة الثانية وقانون الدين العام وقانون المناطق الحرة وقانون رسوم طوابع الواردات.

هذا وقد تم إقرار قانون التخصيص من قبل مجلس الأمة. وبيّن هذا القانون جميع الإجراءات المتعلقة بمخصصة الشركات والمؤسسات العامة التي يمكن أن تدار على أسس تجارية كما يتعامل القانون مع عوائد التخصيص وآلية استخدامها.

#### تاسعاً:

نجحت الحكومة ضمن إطار إعادة هيكلة القطاع العام والسير قدماً في البرنامج المعد للتخصيص في بيع جانب من حصتها في شركة مصانع الإسمنت لشركة فرنسية في أواخر عام ١٩٩٨، كما قامت خلال عام ١٩٩٩ ببيع حصتها في عشر شركات صناعية وكذلك توقيع عقد تأجير لسكة حديد العقبة وحمّامات ماعين وإدارة مياه العاصمة. كما قامت ببيع حوالي (٠/٠٤٠) من حصتها في شركة الاتصالات لائتلاف بقيادة شركة فرانس تلكوم خلال أوائل هذا العام. كما تقوم الحكومة حالياً بإعداد الترتيبات النهائية وإقرار التشريعات اللازمة لتحويل العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة.

كان للسياسة النقدية الحصيفة المتبعة خلال عام ١٩٩٩ أثر إيجابي في استعادة الثقة وتنشيط الطلب على الدينار الأردني. أما التوسع النقدي الذي بلغت نسبته (١٢/٠) خلال نفس العام فمردّه بشكل رئيسي إلى سرعة تراكم صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي وانعكاس ذلك على النمو في ودائع الدينار. وقد استطاع البنك المركزي الأردني تخفيض سعر الفائدة الاستدلالي على شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر إلى حوالي (٦/٠) ومن ثم خفضت أسعار الفائدة بشكل عام.

#### سادساً:

وأما فيما يخص ميزان المدفوعات، فقد حقق الحساب الجاري فائضاً في عام ١٩٩٩ نسبته (٢,٥/٠) من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض عجز الميزان التجاري بالمقارنة مع المخطط وذلك نتيجة تجاوز معدل انخفاض المستوردات لمعدل انخفاض الصادرات. ووصلت الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى مستويات غير مسبوقه إذ بلغت حوالي مليار دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٩٩ (أي ما يعادل تغطية سبعة شهور من المستوردات).

#### سابعاً:

تمّ خلال عام ١٩٩٩ تنفيذ عدد من الإجراءات والسياسات الهيكلية الخاصة بقطاع التجارة الخارجية. إذ تمّ تخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية من (٤٠/٠) إلى (٣٥/٠) في شهر تموز ١٩٩٩. كما خفضت هذه النسبة مرة أخرى إلى (٣٠/٠) في شهر نيسان ٢٠٠٠ وذلك بهدف منح مزيد من التحرير للتجارة الخارجية. وفي نفس الوقت تمّ تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الانتاج الصناعي المستوردة بنسب كبيرة وفي بعض الحالات تم إلغاؤها بالكامل وذلك بهدف زيادة القدرة



## برنامج التصحيح الاقتصادي الى اين؟

د. إبراهيم بدران

مساعد رئيس جامعة فيلادلفيا

### ١- مقدمة

كان برنامج التصحيح الاقتصادي ولا يزال واحداً من أكثر البرامج إثارة للخلاف والجدل ومن أكثرها تعقراً على التفاهم بين الحكومة من جهة وبين الجمهور والقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، إلى الدرجة التي اضطرت الحكومة وفي أكثر من مرة إلى التعاقد مع مسوقين للبرنامج وكأنه سلعة يصعب تسويقها. هذا في الوقت الذي يوحي اسم البرنامج بتوجه إيجابي واضح ينبغي تأييده وتأكيد في كل وقت. ولكن واقع الأمر لم يكن كذلك إذ لا تزال الشكوك والتساؤلات وبعد مضي (١٠) سنوات على البرنامج قائمة. وقد ساعد التعثر في النمو الاقتصادي بل والتراجع المستمر في المؤشرات الاقتصادية على تأكيد الشكوك حول البرنامج وحول فعاليته وجدواه. وإذا كانت مفردات البرنامج محل بحث وتشكك فإن المشرف على البرنامج وهو صندوق النقد الدولي كان سبباً لدى البعض للتخوف من البرنامج والتشكك من نواياه وذلك لارتباط الصندوق بمصالح الدول الصناعية الكبرى وبعد الصندوق عن الاهتمام الحقيقي بمشكلات الدول النامية وخصوصية مراحل نموها الاقتصادي ومتطلبات هذه الخصوصيات، كما اعترف بذلك رئيس الصندوق السيد كامديسي قبل مغادرته الصندوق.

ومن هنا فإن السؤال لا يزال قائماً حتى الآن إلى أين سيأخذنا برنامج التصحيح الاقتصادي؟ وهل نستطيع الاطمئنان إلى مستقبل الأداء الاقتصادي الأردني بعد أحد عشر عاماً من الالتزام أو الانضباط مع برنامج الصندوق؟ والسؤال له ما يبرره لدى الشخص العادي والمتخصص

على حدّ سواء حيث يرى ويشعر كلاهما بوطأة التراجع الاقتصادي الذي حاولت العديد من "الإدارات" القفز عنه أو تجاهله أو الاستخفاف بالملاحظات عليه أو استعماله كأداة سياسية في مسرح الشدّة والجذب السياسي وبين الحكومة والبرلمان إلى الدرجة التي جعلت رئيس حكومة سابق يضع الاقتصاد الأردني في مراحل متباينة ثلاث في غضون أقل من (٤) أشهر حيث وضعه أولاً في مرحلة الإنعاش ثم بعد شهرين رفعه إلى مرحلة التعافي والإنعاش وبعد شهرين آخرين وضعه في مرحلة الانطلاق. وفي كل مرة كان الوضع الاقتصادي ورقة غير جادة تستعمل لغايات سياسية ليس لها علاقة بما يجري على الأرض أبداً. وكان الجميع يدرك ذلك تماماً.

### ٢- حيثيات البرنامج

إن برنامج الصندوق له حيثيات عديدة ينبغي توضيحها. فالبرنامج له أهداف ويتضمن سياسات وإجراءات يرافقها تغييرات كبيرة في الدور الاقتصادي للحكومة وفوق كل ذلك فإن صندوق النقد الدولي هو مصدر البرنامج وواضع تفاصيله والمشرف على الالتزام به وتطبيقه. وبداية فإن التحليل العلمي الموضوعي لا يرى إطلاقاً أي إشكال أو عيب أو نقص في برنامج التصحيح الاقتصادي لكونه صادراً عن مؤسسة دولية مثل صندوق النقد الدولي. فهذه التخوفات التلقائية والرفض الفوري والمواقف شبه الأيدولوجية لم تعد مقبولة أبداً وليست ذات قيمة علمية. ومن حيث الأهداف فإن الأهداف بمفرداتها وبمفهومها العام ليست موضوعاً للخلاف. وإنما تتركز خلافة البرنامج حول النقاط التالية:

- الأهداف الكمية للبرنامج متواضعة للغاية ولا تحدث نقلة نوعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- السياسات كانت مبهمّة وغير مدروسة مع القطاعات الأكثر تأثراً.
- سيطرة الجانب النقدي والمالي على الجانب الاقتصادي.

- إن توليفة السياسات والإجراءات متناقضة ولا تؤدي حتى إلى تحقيق الأهداف المتواضعة.
- إن إدارة البرنامج في جانبها الاقتصادي لم تنطلق من خبرة معمقة وتماس حقيقي مع القطاعات الإنتاجية.

• انه لم يتوفر لإدارة البرنامج أي حساسية تجاه تجاوب القطاعات الاقتصادية وبالتالي تجاه فاعلية سياساتها وإجراءاتها ولم تكن لديها آليات لتصحيح مسار البرنامج في الوقت المناسب مما جعلها تستمر في برنامجها رغم التراجع الاقتصادي المستمر الذي استغرق عمر البرنامج بكامله.

• إن البرنامج لم يكن لديه رؤية جغرافية أبداً. بمعنى أنه وضع إطاراً تاريخياً محلياً يقيس عليه. أما ماذا ستكون عليه الدول المجاورة بعد أعوام وما نوع التنافسات الاقتصادية وأية أرقام تصلح للمنافسة فذلك ما لم تفكر به إدارة البرنامج.

• إن البرنامج بسياساته وإجراءاته كان يخلو من الفكر الاقتصادي الاجتماعي المبدع الجديد المنبثق عن رؤية عميقة وحقيقية للظروف المحلية وإمكانات المجتمع. فلم تحمل إدارة البرنامج أفكاراً جديدة أو منهجاً "متميزاً" وهو شرط أساسي لجميع الدول التي اجتازت الفجوة الاقتصادية بنجاح.

وهكذا فإن الإشكال الرئيسي في برنامج التصحيح الاقتصادي ليس في كونه قداماً من صندوق النقد الدولي. ولكن أسلوب إدارة البرنامج وتناوله وتداوله وتسجيل متطلباته ونتائجه كان مليئاً بالخلط والارتباك والمغالطات وانعدام الشفافية وغياب المعلومة وغياب المساءلة وغياب الترابط مع القطاعات الاقتصادية إلى الدرجة التي لم يستطع البرنامج إلا أن يكون نموذجاً كلاسيكياً لارتباك الإدارة الاقتصادية في دول نامية تقليدية.

### ٣- المغالطة المفاهيمية

بدأت إشكالية البرنامج في أنه تحرك في إطار مغالطة مفاهيمية وعملية وسياسية كان من نتائجها:

- فقدان الاهتمام بمفردات البرنامج وضعف الثقة فيه.
- توهان الحكومة في المغالطة التي اخترعتها إدارة البرنامج.
- ضعف القدرة على التحكم والتقييم والتصحيح.

#### إن أصل المسألة يتمثل في:

أ- ان مديونية الدولة قد وصلت في أواخر الثمانينات إلى ما يقرب من ٨ مليسار دولار مع الملاحظة إنه كان يصعب في ذلك الوقت (وربما حتى هذه اللحظة) الحصول على رقم حقيقي معتمد. فأحياناً يكون الرقم ٥،٣ مليار وأحياناً ٦ مليار وأحياناً ٧،٥ مليار دولار وفق ذلك أن العديد من الوزراء لم يكونوا على علم بالموضوع أبداً.

ب- ان موارد الحكومة والاقتصاد الأردني لم تعد آنذاك قادرة على مواجهة التزامات المديونية الخارجية والتي وصلت إلى ١،٣ مليار دولار سنوياً في ذلك الحين.

ج- ان الدولة توجهت إلى الدول والمؤسسات الدائنة تطلب المزيد من القروض وتطلب تأجيل السداد وإعادة جدولة الديون.

د- أنه نتيجة لكل ذلك تفاقم العجز في ميزانية الدولة وكان العجز (قبل المنح والقروض) ١٨ - ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أخذ يفاقم من المسألة ويدفع المقرضين إلى التردد في تلبية الاحتياجات المالية للأردن.

هـ. ان صندوق النقد الدولي وهو الجهة الدولية المناط بها طوعاً واختياراً الاهتمام بالجانب المالي والنقدي للدول اشترط لالتزام الأردن ببرنامج مالي ونقدي محدد من شأنه أن يساعد على تحسين أداء الأردن تجاه الدائنين وبالتالي تخفيض المديونية وكان ذلك شرطاً للصندوق لكي يقدم الدعم المالي والنقدي .

وبالتالي ما طالب به الصندوق ووضعه كان برنامجاً للضبط أو التصحيح المالي Financial Adjustment Programme وليس برنامجاً للتصحيح الاقتصادي. صحيح أن هناك تداخلاً كبيراً بين الاقتصادي والمالي إلا أنهما مسألتان مختلفتان. فالصندوق معني بضبط المديونية وسدادها أي الجانب المالي والنقدي وليس معني بالأداء الاقتصادي بالمفهوم العميق، إن ما يهم الدائنين هو تسديد ديونهم وليس زيادة القوة الاقتصادية للمدينين وإن كانت القوة الاقتصادية هي أحد المداخل الرئيسية لتسديد الديون.

وقامت الإدارة بتسمية البرنامج خطأً برنامج التصحيح الاقتصادي وذلك حتى يتم تسويقه بسهولة باعتبار أن الاقتصاد أمر يشغل بال الجميع. لكن هذا الخطأ أوقع الحكومة نفسها في متاهات خطيرة أهمها:

١. ظنت الحكومة أن برنامج التصحيح المالي هو برنامج اقتصادي بالمعنى الشامل فلم تقم بوضع برنامج اقتصادي وطني موازي حتى يستطيع البرنامج المالي أن يحقق أهدافه. ولأن الصندوق ركز على تسديد الديون فقد افترض الصندوق معدلات للنمو الاقتصادي ومفرداته من تصدير واستيراد وادخار وتضخم... الخ من شأنها إذا أُجرت بنجاح أن تحقق أهداف البرنامج ألا وهي قدرة الأردن على سداد الديون والتزاماتها.

٢. وافترضت الحكومة أن ذلك يكفي دون وضع البرنامج الموازي. وقد ساعد على هذا الوهم والارتباك أسباب عديدة من أهمها:

• غياب وزارة أو مؤسسة مسؤولة عن الاقتصاد الأردني وأدائه وغياب دائرة اقتصادية قوية في رئاسة الوزراء. فالبنك المركزي معني بالجانب النقدي ووزارة المالية معنية بالإنفاق ومتطلباته ووزارة التخطيط معنية باتفاقيات التعاون وتوقيع اتفاقيات لمزيد من القروض وبوضع خطط مكتتبية أحياناً ونيابة عن الوزارات والدوائر في أحيان كثيرة ولا تعدو أن تكون توجهات عامة (كما يقول د. سعيد النابلسي).

• إن وزارات الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة كمثلة للقطاعات الإنتاجية ليس

لها دور في تقييم الأداء الاقتصادي للدولة ولا في طبيعة الاتفاقات ووضع البرامج.

• المناورة في الأرقام والمعلومات إلى الدرجة التي لم تمكن السياسيين من متابعة ما يجري.

٣. تهديد "البعض" للحكومة بأن عدم الموافقة على برنامج التصحيح كما هو يعني غضب المنظمات الدولية وحرماننا من مساعدتها ونبذنا في العراء مما دعا إحدى الحكومات إلى إقرار البرنامج عام ١٩٩١ في جلسة قصيرة بعد استقالته الفعلية حتى تدخل الحكومة اللاحقة والأمر قد انتهى.

٤. تحريف المسألة من كونها خلافاً على كيفية إدارة الاقتصاد الوطني وغياب برامجه الواضحة واعتماده أسلوب التجربة والخطأ الناتج عن انعدام الخبرة حيناً وانعدام الصلة مع القطاعات الإنتاجية حيناً آخر وغياب الفكر الاقتصادي الخلاق المبدع حيناً ثالثاً وهي هل أنت مع برنامج التصحيح أو هل أنت ضد البرنامج وإذا كنت لا تتفق مع إدارة البرنامج ومتطلباته فأنت ضد البرنامج وأنت ضد الصندوق وضد البنك الدولي وضد الانفتاح وضد أشياء أخرى؟

٥. تسابق البعض على التجاوب مع متطلبات المؤسسات الدولية دون فحص معمق ودون دراسات شاملة تستند إلى الواقع وتتم بالقطاعات وبالمرحل وبالبدائل وبالتوقيت وتنطلق من اعتبارات وطنية موضوعية يكون الصندوق مستعداً للاقتناع بها. وقد رأى البعض أن سرعة الموافقة على مسألتنا تعرضه المؤسسة الدولية لدليل انفتاح وعالمية وشهادة حسن سلوك لها فاندتها في الحركة أفقياً وعمودياً.

### أهداف البرنامج

لسنا بصدد إعادة أهداف البرنامج والتي تتمثل أساساً في:

• تخفيض المديونية.

• تخفيض عجز الموازنة.

• تخفيض عجز الميزان التجاري

• تخفيض نسبة التضخم.

• تحقيق نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

• زيادة التكوينات الرأسمالية.

• تخفيض حاجة الخزينة إلى الاقتراض.

• تحسين أداء مؤشرات الاقتصاد الأردني.

• أهداف أخرى أكثر تخصصاً وفنية.

وتوليد ديناميكية جديدة فاعلة.

**المعيار الثالث:** التنافسية أي القياس بالأداء الاقتصادي لدول عربية أو نامية

منافسة يمكن قياس حال الأردن عليها.

**المعيار الرابع:** الجوهرية أي التغيرات الجوهرية العميقة التي أحدثتها البرنامج في البيئة

الاقتصادية الاجتماعية.

**المعيار الخامس:** الاضطرابية أي التقدم المضطرب وليس الأرقام المضطربة صعوداً مرة

وهبوطاً مرة أخرى وتراجعاً مرة ثالثة.

وفي رأينا أن المعيار الأول وحده غير كاف على الإطلاق لأنه كما ذكرنا معيار مالي نقدي محافظ جداً وبعض مفرداته أمعت شططاً في الحرفية والجمود. ولأن العالم دخل عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي وبالتالي فإن القدرة التنافسية للاقتصاد لا تقاس بمعايره وأهدافه الداخلية وإنما تقاس بمعايير الدول المنافسة والمجاورة ومن هنا يأخذ المعياران الثاني والثالث أهميتهما المتزايدة. أما المعيار الرابع فهو في واقع الأمر الذي يمكن أن يقيس نجاح البرنامج في إحداث التغيير وتأهيل البيئة الاقتصادية الاجتماعية لدخول المستقبل بثقة وفعالية. إلى أي مدى كانت إدارة البرنامج مدركة كل هذه الأبعاد والمعايير وإلى أي مدى نجحت تلك المسألة؟

## ٦- المديونية

كانت مسألة المديونية وعجز الخزينة عن خدمة الدين نقطة الارتكاز الرئيسية التي استند إليها برنامج التصحيح. وقد تطورت المديونية بشكل متسارع للغاية من بضع مئات من الملايين الدولارات في السبعينات إلى (٣) مليارات في أوائل الثمانينات إلى أن وصل (٨,٣) مليار دولار في عام ١٩٨٨ (والرقم هنا يشير إلى القروض المتعاقد عليها مطروح منها ما تمّ تسديده). والآن وبعد مرور (١٠) سنوات على البرنامج ما هو حجم المديونية؟ وهل انخفضت إلى حدّ مريح أو مقبول؟ في واقع الأمر إن المديونية لم تنخفض بشكل جذري وتتراوح الأرقام المتداولة بين ٦,٣ مليار دولار إلى ٨,٥ مليار الرقم المتداول عالمياً ونقرأه مثلاً في كتاب

ولكن العبرة الأساسية وقد مضى على البرنامج ما يقرب من (١٠) سنوات وهي عمر البرنامج تعطينا الفرصة للحكم على شيء قائم على الأرض. إلى أي مدى حقق البرنامج هذه الأهداف؟ وما هي الآليات التي رافقت ذلك وهل كان أداء البرنامج متذبذب الاتجاه أم مضطرب الاتجاه؟ مثل هذه الأسئلة ضرورية قبل التقسيم النهائي لإدارة البرنامج. إذ أن الأهداف نفسها لا تشكل مشكلة لأي مؤسسة لأن تقبلها وتعمل من أجلها. وهذه الأهداف هي وما يرافقها وصفة عامة يقدمها الصندوق لمختلف الدول مع تغيير طفيف يناسب خصوصيات كل بلد. وليس من مسؤولية الصندوق البحث عن التغيير الوطني الذي تقتضيه وصفته العامة.

إن الظروف المحلية لكل بلد هي مسألة وطنية يقوم بها السياسيون والمفكرون الاقتصاديون والخبراء وهذا ما لم يتم إلى حدّ كبير.

## ٥- معيارية التقييم

إن تقييمنا لنجاح برنامج التصحيح وآفاقه المستقبلية ونجاح إدارته أو إخفاقها ينبغي أن ينطلق من معايير موضوعية واضحة ونحن نرى أن هناك خمسة معايير ينبغي الحكم بموجبها:

**المعيار الأول:** الهدفية أي نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه على تواضعها.

**المعيار الثاني:** التفعيلية أي نجاح البرنامج في تنشيط الاقتصاد الوطني وتفعيله

عبء المديونية الخارجية  
(أسعار جارية)

الدولة	الناتج الاجمالي المحلي (مليار دولار)	عبء الدين الخارجي (%)
الأردن	٧,٣	١١٧ ارقام الأيكونومست
		٨٦ التقرير الاقتصادي العربي
تونس	٢٠,٠	٥٦,٥
مصر	٨٢,٧	٣٦
تركيا	١٩٩,٠	٤٥,٨
لبنان	١٦,٠	١٥
سوريا	١٦	١٢٥ الأيكونومست
المغرب	٣٦	٥٣

يتبين لنا من دراسة عبء المديونية الخارجية أن الأردن قد نجح في تقليص عبء الدين من ١٦٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.أ) عام ١٩٩١ إلى ١١٧ ٪ من (ن.م.أ) عام ١٩٩٨ ولكن حجم الدين الخارجي لم يتغير بإضافة الديون العسكرية. أما معيار الأداء المقارن فنلاحظ أنه باستثناء سوريا فإن عبء الدين الخارجي في الأردن هو أعلى تماماً من العديد من الدول مثل مصر وتونس ولبنان والمغرب وجميعها وخاصة (تونس ولبنان) يمكن مقارنتها تماماً بالأردن. بالتالي فإنه لم يطرأ تحسن جوهري لوضع الأردن لتصبح أقوى من الدول المجاورة والمحيطة والمماثلة والسؤال لماذا؟ وكيف تنجح تلك الدول في هذا الاتجاه ويكون نجاح الأردن محدوداً؟ وما هي المضامين السياسية لبطء النجاح في هذا الاتجاه؟

٧- نمو الناتج المحلي الإجمالي

كان البرنامج يهدف إلى تحقيق نمو مضطرد في الناتج المحلي الإجمالي محسباً بالأسعار الثابتة بنسبة متزايدة سنوياً ترتفع من ١ ٪ عام ١٩٩١ إلى ٤,٣ ٪ عام ١٩٩٨ وكان

الأيكونومست "العالم" أو في تقرير UNDP أن الدين في الأردن لا يزال (٨,٣) مليار دولار ويأتي الأردن رقم (٤١) بين أعلى الدول المدينة في العالم. أما من حيث المديونية لكل شخص والتي تبلغ في الأردن ١٨٥٠ دولار للفرد فالأردن يقع في رأس القائمة.

البلد	المديونية لكل شخص (دولار)	السكان (مليون)
الأردن	١٨٥٠	٤,٥
مصر	٤٦٣	٦٤,٧
تونس	١٢٥٨	٩,٣
المغرب	٧١٥	٢٨,٧
تركيا	١٤٣٨	٦٣,٤
تنزانيا	٢٣١	٣١
نيجيريا	٢٧٣	١٠٤

أما بالنسبة لعبء الدين الخارجي فهو يبلغ حالياً ١١٧ ٪ إلى ١٢١ ٪ من إجمالي الناتج المحلي ويضع الأردن في الترتيب (١٨) للدول المدينة من حيث عبء الدين وجميع البلدان التي تسبق الأردن هي الدول الإفريقية وسوريا. وهنا نتساءل هل نجح البرنامج أو على الأصح هل نجحت إدارة البرنامج في تحقيق أهداف البرنامج في تقليص المديونية وتقليص عبء الدين الخارجي وإطلاق الاقتصاد في منافسة كفؤة مع ما يجري في الدول الأخرى؟

هدف البرنامج أن يكون النمو الاقتصادي على النحو التالي:

السنة	النمو بالاسعار الثابتة %
١٩٩٢	٣
١٩٩٣	٣,٤
١٩٩٤	٣,٧
١٩٩٥	٣,٧
١٩٩٦	٣,٨
١٩٩٧	٤,١
١٩٩٨	٤,٣

وعلى الرغم من أن هذه النسب تعتبر متواضعة لأنها تعني زيادة سلبية في نصيب الفرد حتى عام ١٩٩٣ وزيادة متواضعة ٠.١٪ في عام ١٩٩٨ إلا أن هذه الأرقام المتواضعة لم تتحقق بل كان النمو سالباً. ويقول د. سعيد النابلسي:

“إن نمو الاقتصاد الأردني على مدى السنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٨ كان يفتقر إلى كونه أنه موجب وأنه مستدام ونما الاقتصاد بمعدل حقيقي دون معدل نمو السكان وقدم نمواً سالباً في حصة الفرد من الدخل المحلي الإجمالي وهبط نصيب الفرد من ٧٥٥ دينار عام ١٩٨٥ إلى ٥٤٩ دينار عام ١٩٩٨.”

أما تقارير البنك الدولي فتؤكد ما سبق وتقول:

“إن معدل النمو خلال الفترة ٨٥ - ٩٤ كان سالباً (-٦,٥٪) والواقع أن هذا النمو السالب استمر حتى عام ١٩٩٩، وكان معدل نمو الاقتصاد عام ١٩٩٩ ما ذكره وزير المالية ١,٥ ٪. إزاء معدل زيادة السكان يصل إلى ما يزيد عن ٠,٣٪ أي أن نمو نصيب الفرد كان سالباً.

فهل حققت إدارة البرنامج أهدافه المعلنة في زيادة النمو الاقتصادي؟

وهذا يعكس مرة أخرى فشل إدارة البرنامج حسب المعايير الأخرى أي معيار الاضطرادية والتفصيلية والهدفية في آن واحد.

وإذا أخذنا الأداء المقارن فإن الجدول التالي يبين حقائق هامة:

### الأداء المقارن لنمو الناتج المحلي الإجمالي

١٩٨٥ - ١٩٩٨

(مليار دولار بالأسعار الجارية)

البلد	ن.م.أ. ١٩٨٥	ن.م.أ. ١٩٩٨	نسبة النمو %
الأردن	٥,١	٧,٤	٤٥
تونس	٨,٣	٢٠,٠	١٤٠
مصر	٢٨,٦	٨٢,٧	١٩٠
لبنان	٢,٢	١٦,٢	٦٣٠
سوريا	١٧,٠	١٦,٢	٥-

حيث نما الاقتصاد الأردني (ن.م.أ.) على مدى ١٣ سنة ٤٥٪ فقط هذا في حين نمت اقتصاديات تونس إلى ضعفين ونصف فزاد ١٤٠٪ في حين زاد الاقتصاد المصري بنسبة ١٩٠٪ والبناني بنسبة ٦٣٠٪ ونقص السوري بنسبة ٥٪. وإذا تم تحليل هذه الأرقام لكي تشير إلى فاعلية الاقتصاد والمتغيرات المصاحبة من حيث زيادة الإنتاج ونجاعة إدارة الاقتصاد الوطني نلاحظ أن معياري التنافسية والجوهريه أيضاً لم يتحققا، وكان الاقتصاد الأردني يعاني في إدارته نفس الجمود الذي يعاني منه الاقتصاد السوري فكيف يستطيع ومتى يكون الاقتصاد الأردني منافساً للدول المجاورة.

### ٨- السياسة النقدية

في سبيل تنفيذ البرنامج اتبعت "الإدارة" سياسة نقدية متشددة بشكل مفرط وشديد التحفظ إلى الدرجة التي أتمكت الاقتصاد الوطني وأدت إلى حالة من الانكماش لا زال الاقتصاد الوطني يعاني منها حتى هذه اللحظة.

## متوسط سعر الفائدة على مدى التسعينات

سعر الفائدة %	المنطقة الاقتصادية
٥	الدول الصناعية (أمريكا وأوروبا)
١٥	الأردن

ولعل السياسة النقدية المشددة التي رافقت البرنامج كانت تهدف بشكل رئيسي إلى المحافظة على سعر صرف الدينار وتجنب حدوث تخفيض فيه، فهل سعر صرف العملة أمر مقدس لا يتغير ولا يتبدل مع المتغيرات؟ اليس هو إحدى الآليات التي يتم فيها ضبط الثروة والاقتصاد معا؟ ألم يكن من أسباب انهيار عام ١٩٨٩ والأضرار الاقتصادية التي تبعت ذلك التشدد غير المرر تجاه أسعار الصرف والخطأ في أسلوب المعالجة الذي قام على الصدمة؟ وفي النهاية هل تستطيع السياسة المشددة أن تحافظ على سعر الصرف في ظل اقتصاد ضعيف النمو وفي ظل منافسة هائلة من دول الجوار ودول العالم؟

### ٩- التضخم

هدف البرنامج إلى تخفيض عامل التضخم (Deflator) من ١٠,٧ ٪ عام ١٩٩١ إلى ٦,٥ ٪ عام ١٩٩٤ وذلك بغية تحقيق نمو بالأسعار الثابتة مقداره ٠,٨ ٪ و ٤,٣ ٪ على التوالي. إن مسألة التحكم بعامل التضخم أمر لا تحكمه معادلات قاطعة جاهزة ومواقف جامدة مسبقة وإنما وبشكل أساسي يحكمه قدرة الاقتصاد على النمو وإقبال المستثمر على الاستثمار والإنتاج والتصدير رغم القيود التي تفرضها آليات التحكم بعامل التضخم. ومع أنه مرغوب دائما أن يكون التضخم متدينا إلا أن هذا وكما هو معروف يستدعي اتباع سياسة متحفظة تتناقض مع الرغبة في زيادة النمو الاقتصادي. ومن هنا فإن الإدارة الحصيفة توازن بين التشدد في السياسات وبين إفساح المجال لنمو الاقتصاد بحيث يكون تفعيل الاقتصاد واجتذاب الفعاليات هو الهدف الرئيسي. ومن هنا فإن تجاهل رد فعل الاقتصاد الوطني مع آليات البرنامج

فالفائدة المشتطة في الارتفاع والتي وصلت إلى ١٦ ٪/٠ بالنسبة للمقترض واستمرت ما يقارب من ١٠ سنوات كانت كافية لطرد أي مستثمر وطني أو أجنبي ودفعه إلى الاستثمار في مكان آخر أكثر يسراً وفرصة للحركة. كذلك فإن ارتفاع الفارق بين فائدة الإيداع وفائدة الاقتراض والذي كان يصل إلى ٥ ٪/٠ - ٦ ٪/٠ في حين أن الدول التي تسعى إلى تشجيع المستثمرين يتراوح الفارق فيها بين ٥ ٪ إلى ٢,٥ ٪ فكيف يمكن أن يتحرك المستثمر إلى الاستثمار الأولي والثانوي في ظل هذه الآليات التي ليس لها مؤدى سوى دفع الناس إلى الانكماش وإيداع أموالهم في البنوك إذا كانت لديهم أموال وعدم الاقتراض من البنوك إذا أرادوا الاستثمار؟ كيف ينمو الاقتصاد الوطني بالنسب التي يتحدث عنها البرنامج في ظل هذه الآليات الانكماشية إلى حد كبير؟ إن ما نشاهده الآن من انخفاض أسعار الأسهم بشكل يندر بالخطر الشديد وانكماش الاستثمار الوطني وعدم ظهور شركات مساهمة عامة وطنية جديدة وجمود حجم الشركات المساهمة الخاصة وغير ذلك مما نشاهده كل يوم ومما تعبر عنه إحصاءات وزارة الصناعة والتجارة هو نتيجة طبيعية وحمية لتلك السياسات والبرامج التي سبق التنبيه إليها منذ بدايتها. وإذا نظرنا إلى أسعار الفائدة في العالم نجد أنها ترتفع مع ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار أسعار الصرف والعكس صحيح فكيف تلتقي كل هذه المتناقضات في إدارة البرنامج وتوقع انتعاشا اقتصاديا. يبدو أن الطبيب كان حريصا ومصرا على إعطاء جرعة الدواء كما يريد حتى لو شارف المريض على الهلاك بحجة أن المرضى لا يفهمون في الطب.

وباستعراض معدلات الفائدة في العالم نلاحظ الشطط الذي آلت إليه الأمور:

قد ساعد على تعميق حالة التراجع والركود لمدة عشر سنوات كاملة، ومن جهة أخرى فإن تشغيل الاقتصاد بعامل تضخم "معقول" وليس منخفضاً تماماً هو ما تتبعه معظم دول العالم.

معدلات التضخم للفترة %		الدول
١٩٩٨	١٩٨٩	
٢,٤	٤,٤	الدول الصناعية (عموماً)
٢,٥	٥,٣	الاتحاد الأوروبي
١,٣	٥,٦	صناعية أخرى
٢٠	٥٩,٧	الدول النامية
٢٥	٢١,٤	الشرق الأوسط

وبالتالي فإن اختيار تشغيل الاقتصاد بعامل تضخم منخفض للغاية يقترب من الدول الصناعية أمر لا مبرر له ولم يستطع الاقتصاد الوطني أن يستفيد منه في النمو وهذا ما حدث تماماً.

#### ١٠- القطاع الإنتاجي

لعل أهم ما يلفت النظر في إدارة برنامج التصحيح "الاقتصادي" هو غياب القطاع الإنتاجي والذي هو العمود الفقري لأي نمو اقتصادي ولا يستطيع متفكر أن يتخيل كيف يتم تصحيح الاقتصاد، دون مشاركة فاعلة في آليات التصحيح من قبل المنتجين الفعليين سواء للسلع أو الخدمات.

لقد تم التفاوض على آليات البرنامج ومفرداته من قبل المؤسسات المالية والنقدية والتخطيطية أما القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية والسياحية فقد وقع عليها البرنامج

كما وقع على أي مواطن:

• عرض للأهداف وتلويح بها.

• غموض في الآليات.

• مباغنة من قبل الحكومة في الإجراءات.

• عدم الحساسية لإزاء تجاوب أو عدم تجاوب القطاعات الاقتصادية المختلفة.

بل إن "الإدارة" ركزت على أهمية استمرارية الإدارة المالية والتخطيطية واستخفت بشأن استمرارية الإدارة الإنتاجية. أين أهمية الاقتصاد في إدارة لا تستقر فيها الإدارات الإنتاجية ولا تتعمق ولا تشارك في الآليات ولا تشارك في الاتصالات والمباحثات وهو أمر قل أن نجد مثيلاً له في الدول التي حققت نمواً اقتصادياً متميزاً، ومن بديهيات النهوض الاقتصادي أن الإدارات المالية والنقدية والتخطيطية تعمل في خدمة القطاعات الإنتاجية وفي تنسيق معها وتعزز من إمكاناتها.

#### ١١- في جوهر العملية الإنتاجية

لم يقع خلال البرنامج تغير يذكر في توزيع القوى العاملة بين القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، وإذا أخذنا القطاع الصناعي نجد أن البرنامج لم يساعد أبداً على نمو هذا القطاع بل بالعكس ساعد على انكماشه تماماً. وخلال فترة البرنامج بقي حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي ضئيلاً للغاية ٨,٤ ٪ لعام ١٩٩٨ وهو رقم يراوح مكانه منذ ١٠ سنوات وضيئيل للغاية بالمقارنة مع الدول الأخرى:

البلد	نسبة العاملين في القطاع الصناعي من القوى العاملة %
الأردن	٨,٤
المغرب	٢١,٢
سوريا	٢٦
لبنان	٣٥
تونس	٢٨,٨
مصر	٢١,٨

فهل نجح البرنامج في التحولات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية؟



تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية

السنة	القيمة المضافة (مليون دولار)	
	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية
١٩٨٥	٥٢١	١٦٦
١٩٩٤	٨٠٣	١٤٧
١٩٩٥	٨٨٣	١٨٣
١٩٩٦	٧٤٦	٢٣٤
١٩٩٧	٨٣٥	٢٣٩
١٩٩٨	٨٦٠	٢٤٦

تطور نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية الكلية

السنة	مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية والأستخراجية (مليون دولار)	نصيب الفرد من القيمة المضافة الكلية (دولار)
١٩٨٥	٦٨٧	١٩٦
١٩٩٤	٩٥٠	٢٢٣
١٩٩٥	١٠٦٦	٢٤٥
١٩٩٦	٩٨٠	٢١٧
١٩٩٧	١٠٧٤	٢٣٣
١٩٩٨	١١٠٦	٢٣٥

وباستثناء سوريا لا نجد إلا القليل من إطار المجاورة التي تعاني مثل هذا الاضطراب وعدم الاضطراب في نمو قطاعها الصناعية ونصيب الفرد منها كمؤشر اقتصادي اجتماعي تكنولوجي.

١٢- الإنتاج الزراعي

وإذا استعرضنا الإنتاج الزراعي نجد أن أوضاعه أشد سوءاً وفي تراجع مستمر، صحيح أن هناك عوامل كثيرة في الإنتاج الزراعي ولكن مختلف السياسات التي تبعتها إدارة البرنامج لم تستطع أن تقدم لهذا القطاع الهام والذي يشكل الركن الأساسي لإعمار البلاد لم تقدم له أي دفعة حقيقية للأمام ولم يتم المساعدة في تحديث وتأهيل هذا القطاع بسبب ارتفاع سعر الفائدة وسقوط الحواجز الجمركية بسرعة كبيرة وعدم الاستثمار في مدخلات العلم والتكنولوجيا في هذا القطاع، ولقد تدهور نصيب الفرد الأردني من الإنتاج الزراعي خلال السنوات بشكل وضع الأردن في مصاف الدول غير الزراعية أبداً.

تطور نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في الأردن

السنة	الإنتاج الزراعي (مليون دولار)	نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي (دولار)
١٩٨٥	٢٤٩	٩٢
١٩٩٥	٣٠٤	٨٢
١٩٩٦	٣٢٨	٧٤
١٩٩٧	٢٠٨	٤٥
١٩٩٨	١٨٦	٣٩

١٣- الإنتاج الصناعي

وإذا كان الإنتاج الزراعي يعاني بشدة فإن الإنتاج الصناعي يعاني من معيار عدم الاضطرابية. فإذا نظرنا إلى تطور القيم المضافة في الصناعات التحويلية والاستراتيجية نجد أنها تعاني من اضطرابات غير مطمئنة ومتواصلة.

المختلفة لوضع سياسات وبرامج تقوم على العلم والتكنولوجيا والمعرفة والخبرة المعمقة بعيداً عن القفز فوق المعارف والعلاقات.

ولا ينبغي أن يؤخذ أي برنامج دولي دون تطويره لما يساعد على إبقاء ديناميكية الإقتصاد حية وقوية كما فعلت مصر وغيرها من الدول. برنامج التصحيح الإقتصادي كان برنامجاً مالياً ونقدياً شديداً التحفظ متواضع الآفاق لم يهدف إلى إحداث التنمية الاقتصادية التي نبحث عنها ولم يهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية تصلح للمستقبل إلا في حدود ضيقة جداً وغير كافية.

إن هناك مفردات كثيرة يمكن من خلالها الحكم على نجاعة برنامج التصحيح الإقتصادي منها اجتماعية كالبطالة والفقر والتوزيع القطاعي للعمالة الإقتصادية ومنها اقتصادية مثل دور الحكومة في تنشيط الإقتصاد وسياسات الضرائب وكذلك الادخار والاستثمار ومنها مالية مثل عجز الموازنة وميزان المدفوعات والتضخم والمديونية وسعر الصرف. وإذا كان البرنامج قد حقق نجاحات جزئية في جانبه المالي والنقدي فالواضح أنها كانت إلى حد كبير على حساب الجانب الإقتصادي. مع أن العوامل التي تؤثر في الإقتصاد عديدة ومتنوعة إلا أن إدارة الإقتصاد وتأثير البرنامج على الإقتصاد الوطني وفق المعايير التي أشرنا إليها كان لها دور بارز في حالة الإقتصاد الوطني الحالية والتي تتسم بالتراجع والنمو السلبي في نصيب الفرد من الدخل لقد سبق الأردن في مكانته وتربيته في التنمية البشرية العديد من الدول العربية (باستثناء الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي حيث تأتي في المستويات الدنيا) ذي البنية التحتية الجيدة لم يجد تشغيلها بالشكل الأمثل ولم تستطع إدارة الإقتصاد الوطني أن تجعل منها قاعدة انطلاق قوية على غرار ما هو في لبنان أو تونس ولا نقول قبرص أو سنغافورة. فلماذا لا يستطيع بلد غني برأس المال البشري خال من المشكلات الاجتماعية التاريخية المعقدة، منفتح على العالم بعيد عن الانغلاق لماذا لا يستطيع بلد بهذه الصفات كالأردن أن لا يضاعف الناتج المحلي الإجمالي على مدى ١٥ سنة في حين أن الآخرين فعلوا ذلك في حوالي ثماني سنوات؟

### ١٥- الإستنتاج

إن "برنامج التعديل المالي" وليس برنامج التصحيح الإقتصادي هو الذي تم تطبيقه بمنطلقات مالية ونقدية صرفة وكان ينبغي أن يرافقه برنامج اقتصادي وطني يتم إحداث التوازن الحضيف بين النمو الإقتصادي الجري من جهة وبين التعقل المالي والنقدي من جهة أخرى وعلى مسار حرج متصاعد. وسيبقى الوضع على ما هو عليه إذا لم يتم وضع برنامج اقتصادي وطني يتناول الإقتصاد الوطني بقضائياته الخدمية والسلعية وبالتفصيل الكافي وبمشاركة العاملين في القطاعات

وأصبح من المؤكد في ضوء هذه التطورات السلبية أن تتجه الى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة للخلاص من هذه الأزمة. وقد اتفق حينئذ مع الصندوق وكذلك مع البنك الدولي على التزام الأردن بتطبيق "الوصفة الاقتصادية" التي طبقت في دول عربية واجهت كل أو بعض مظاهر الأزمة الاقتصادية مثل مصر وتونس والمغرب واليمن والعديد من الدول النامية الأخرى. وتشمل هذه "الوصفه" بنوداً رئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية هي:

١. الدخول في مفاوضات مع الدول الدائمة في "نادي باريس" للديون الرسمية و "نادي لندن" للديون التجارية وذلك بهدف إعادة جدولة تلك القروض لتخفيف شروطها وتاجيل تسديدها.

٢. تقدم بعض المبالغ المالية من الصندوق والبنك الدوليين كمساعدات وقروض لدعم جهود الأردن في التصحيح الاقتصادي.

٣. إتخاذ الاجراءات اللازمة في مجال السياسة النقدية لتحقيق استقرار سعر صرف الدينار الاردني وتحرير تحويلاته للخارج وضبط الائتمان المصرفي وبناء الاحتياطي من العملات الاجنبية.

٤. اتخاذ الاجراءات اللازمة في مجال السياسة المالية بهدف زيادة الإيرادات المحلية للخرينة وضبط الانفاق العام وعدم الاقتراض من الخارج بشروط تجارية والحد من الاقتراض المحلي وبالتالي تخفيض العجز في الموازنة العامة.

٥. اتخاذ اجراءات التصحيح الاقتصادي في مختلف القطاعات بما يحسن من اداء القطاع العام في مجالات الادارة والتعليم والصحة والقضاء وتشجيع الاستثمار ورقابة النشاط الاقتصادي، واتخاذ اجراءات الخصخصة وفتح المجال امام القطاع الخاص ليصبح الاداه الرئيسية في الاستثمار والانتاج والتشغيل والتصدير.

ويعني هذا كله ان برنامج التصحيح الاقتصادي يشتمل على سياسات واجراءات اقتصادية بهدف تحقيق غايتين رئيسيتين هما:

١. الاستقرار النقدي والمالي وقد تحقق هذا الهدف بشكل جيد.

كلمة السيدة هند عبد الجابر  
مدير عام المركز الاتحادي الاردني

## ندوة برنامج التصحيح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الاردني

عطوفة الدكتور محمد أبو حمور، عطوفة الدكتور إبراهيم بدران،  
أصحاب المعالي والعطوفة،  
أيتها السيدات، أيها السادة،

يسعدني أن أرحب بكم جميعاً لحضوركم ومشاركتكم في هذه الندوة التي تتناول موضوع برامج التصحيح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الأردني. كما أتقدم بالشكر للمحاضرين الدكتور محمد أبو حمور، أمين عام وزارة المالية، والدكتور إبراهيم بدران مساعد رئيس جامعة فيلادلفيا وكلاهما لديه خبرة واسعة في متابعة تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي وتفاعلها مع المتغيرات الاقتصادية المتعددة في مجموعها على الاقتصاد الأردني. أيتها السيدات، أيها السادة،

بدأ الأردن في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي عام ١٩٨٩ بعد أن مرت بأزمة اقتصادية شديدة عام ١٩٨٨ عندما وصل معدل التضخم إلى ٢٥% وازداد العجز في الموازنة العامة وتم تخفيض الدينار الأردني وتراجع النمو الاقتصادي وتدهور احتياطي المملكة من العملات الأجنبية ولم يعد بالإمكان تسديد التزامات الأردن تجاه القروض الخارجية.

٢٠٠٢. إعادة هيكلة الاقتصاد الاردني لتفعيل دور القطاع العام في الادارة والقضاء والرقابة وتفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار والانتاج والتشغيل والتصدير.

ويمكن القول ان السير في الاجراءات اللازمة لتحقيق الهدف الثاني لم يكن بالسرعة المناسبة، بل تاخر اتخاذها مما ادى الى عدم اكتمال الجهود المبذولة في التصحيح وبالتالي فشل البرنامج في تفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو المطلوب. لذا فاننا قد وصلنا منذ ١٩٩٦ الى حالة من الركود الشديد حيث تراجع متوسط دخل الفرد لان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لا يكفي لمواجهة الزيادة السكانية، بل بالكاد يصل الى نصف معدل زيادة السكان. ولم تساعد الظروف الاقليمية في تنشيط الاقتصاد الاردني، مما جعل الكثيرين يفكرون في كيفية تجاوز ازمة الركود الاقتصادي واثارها السلبية على حالة الفقر والبطالة والافلاس دون التفريط بالاستقرار النقدي والمالي.

أيها السيدات، أيها السادة،

لقد اردت من هذا التقديم ان اذكر الخلفية التي اضطرت الحكومة الاردنية الى التقدم بطلب تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وبيان الجوانب المختلفة للبرنامج بصورة مختصرة لترك المجال واسعا امام محاضرينا الكرامين لبحث مكونات البرنامج واثاره على الاقتصاد الاردني، والنظر الى المستقبل بعد ان ينتهي البرنامج الحالي عام ٢٠٠٢.

وعليه، فاني ادعو عطفة الدكتور محمد أبو حمور ليتناول هذا الموضوع ويليه تعقيب عطفة الدكتور إبراهيم بدران، متمنية لكم ندوة مفيدة وموفقة في هذا الموضوع الهام، وشكرا.